MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research
مجلة الشرق الأوسط
للدراسات القانونية والفقهية

موقف الشيخ الطوسي من أسانيد الطبري التفسيرية في التبيان: بين النقل والنقد"

م.م محمد علي حسين[1] & أ.م.د حسين ستار[2]
جامعة كاشان الحكومية – كلية الاداب – قسم العلوم الاسلامية

استلام البحث: 15/06/2025	مراجعة البحث: 14/07/2025	قبول البحث:10/08/2025

الملخص:

يهدف هذا البحث الأكاديمي إلى دراسة موقف الشيخ الطوسي (ت 460هـ) من أسانيد الطبري التفسيرية في كتابه التبيان في تفسير القرآن، وذلك في سياق تحليل موقفه الوسطي بين النقل والنقد في العلوم القرآنية. يركز البحث على بيان كيفية تعامل الشيخ الطوسي مع الروايات التفسيرية التي نقلها الإمام الطبري (ت 310هـ) في جامع البيان، سواء من حيث اعتمادها أو نقدها.

يعتمد البحث على المنهج التحليلي النقدي؛ إذ قُسِّم إلى ثلاثة فصول: تناول الأول الإطار النظري، معرفًا بالإسناد التفسيري وأهميته ومناهج كل من الطبري والطوسي في التعامل مع المرويات. أما الفصل الثاني، فقد استعرض مظاهر النقل عند الطوسي، موضحًا نقل الروايات بأسانيدها الكاملة أحيانًا أو بالمعنى أحيانًا أخرى، وكيف حافظ على دقة النقل مع مراعاة اختصار المادة. وخصص الفصل الثالث لتحليل مظاهر النقد عند الطوسي، من حيث نقده للأسانيد التفسيرية ورفضه لما لم يتفق مع مبادئ العقيدة أو العقل، مع إبراز الفروق المنهجية بينه وبين الطبري.

توصل البحث إلى نتيجة رئيسية مفادها أنّ الطوسي مارس دورًا مزدوجًا: جمع مادّة الطبري التفسيرية بما يوافق معايير الصحة والتوثيق، ثم نقد تلك المرويات إسنادًا ومتنًا وفق قواعد علم الرجال الإمامي ومعايير العقيدة الإسلامية. وقد برز تميز الطوسي في ترجيح الروايات الموثوقة وتحكيم العقل في قبول النصوص، ما جعله يقدم تفسيرًا متوازنًا يجمع بين النقل الموثوق والدراية المحكمة.

يوصي البحث الباحثين والمهتمين بدراسة التطور التاريخي للمناهج التفسيرية بتحليل مناهج المفسرين نقديًا، وبالتوسع في المقارنات بين مدارس التفسير السنية والشيعية، لإظهار التكامل العلمي والاختلاف المنهجي بينهما. كما يشجع القراء والأساتذة على العودة إلى التفاسير الكبرى مثل التبيان وجامع البيان لتحليل بنيتها العلمية ومساهمتها في ضبط التفسير المأثور.

الكلمات المفتاحية: موقف، الشيخ الطوسي، أسانيد، الطبري، التفسيرية، التبيان، النقل، النقد.

Abstract

This academic research aims to study the position of Shaykh al-Tusi (d. 460 AH) regarding al-Tabari's exegetical chains of transmission in his book al-Tibyan fi Tafsir al-Qur'an. The study analyzes his intermediate stance between transmission and critique within Qur'anic sciences. It focuses on how al-Tusi dealt with the exegetical reports transmitted by Imam al-Tabari (d. 310 AH) in Jami' al-Bayan, whether by adopting them or subjecting them to critical evaluation.

The research follows an analytical-critical methodology and is divided into three chapters. The first chapter presents the theoretical framework, defining exegetical isnad (chains of transmission), its significance, and the approaches of both al-Tabari and al-Tusi in handling transmitted reports. The second chapter examines aspects of transmission in al-Tusi's work, showing how he sometimes transmitted the reports with their full chains and at other times in paraphrased form, while maintaining accuracy and brevity. The third chapter is devoted to analyzing the critical aspects in al-Tusi's method, including his critique of exegetical chains and his rejection of reports that conflicted with principles of creed or reason, while highlighting the methodological differences between him and al-Tabari.

The research reaches a main conclusion: al-Tusi played a dual role. He compiled al-Tabari's exegetical material in accordance with standards of authenticity and verification, then critically examined the reports both in terms of chains of transmission and

CC BY

content, relying on Imami hadith criticism and Islamic doctrinal principles. Al-Tusi's distinction lies in his preference for reliable reports and his use of reason in accepting texts, which enabled him to produce a balanced tafsir that combined trustworthy transmission with rigorous analysis.

The study recommends that researchers and specialists in the historical development of exegetical methodologies pursue critical analyses of exegetical approaches and expand comparative studies between Sunni and Shi 'i tafsir traditions, in order to reveal both their scholarly complementarity and methodological differences. It also encourages readers and academics to revisit major works of tafsir such as al-Tibyan and Jami 'al-Bayan to analyze their scholarly structures and their contribution to regulating transmitted exegesis.
Keywords: The position of Sheikh al-Tusi, chains of transmission of al-Tabari, interpretation, clarification, transmission, criticism.

الإطار النظري – مفهوم الإسناد التفسيري والمناهج التفسيرية عند الطبري والطوسي

المبحث الأول: مفهوم الإسناد التفسيري: تعريفه وأهميته في علوم القرآن والحديث

المطلب الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للإسناد التفسيري

الإسناد لغةً مشتقٌ من مادة (سند) التي تدل على الاعتماد والرجوع إلى الشيء. يُقال في اللغة: "فلانٌ سَنَدٌ أي مُعتمَد"، وكلُّ شيءٍ أسندت إليه شيئًا فهو له سند. ومن معاني السند في اللغة أيضًا ما ارتفع من الأرض وعُول عليه. فالأصل اللغوي يفيد معنى الدعم والتوكؤ، لذا سُمِّي الإسناد إسنادًا لأن الحديث يُسنَد إليه ويُعتَمد عليه. وأما اصطلاحًا، فقد عرّف علماء الحديث الإسناد بأنه سلسلة الرواة الذين نقلوا الخبر (حديثًا كان أو أثرًا) حتى وصوله إلى قائله الأصلي. بعبارة أخرى، الإسناد هو الطريق الموصِل إلى متن الحديث أو الأثر.[1] فالمحدِّثون يستعملون مصطلحي السند والإسناد بشكل مترادف للدلالة على التسلسل الرجالي الناقل للنص. وقد جاء عن الحافظ ابن حجر تعريفه للإسناد بأنه "حكاية طريق المتن"، أي الإخبار عن سلسلة رواة الحديث. وقيل أيضًا: هو "الإخبار عن طريق المتن" أو "سلسلة الرجال الموصلة للمتن". فهذه التعريفات كلها تُبرز الإسناد بوصفه واسطة النقل التي تبيّن لنا مصدر الحديث أو الرواية وصحة نسبتها. وانطلاقًا من ذلك، يمكننا تعريف الإسناد التفسيري بأنه تطبيق مفهوم الإسناد على مرويّات التفسير. أي هو سلسلة الرواة والنقلة الذين يروون تفسير آية من الآيات، سواء أكانت الرواية التفسيرية حديثًا مرفوعًا إلى النبي ﷺ في بيان معنى آية، أم أثرًا موقوفًا على أحد الصحابة أو قولًا من أقوال التابعين في التفسير. فالإسناد التفسيري هو سند الرواية التفسيرية الذي يعزو التفسير إلى مصدره الأول. فهو يربط تفسير القرآن الكريم بمن قاله من الرسول ﷺ أو من تلقّى التفسير عنه كصحابيٍ أو من تبعه، مما يُتيح نسبة القول إلى قائله بانضباط وأمانة علمية. وبهذا يأخذ الإسناد التفسيري حكم الإسناد في الحديث من حيث الحاجة إلى التثبت والنظر في رجاله واتصاله قبل قبوله أو الاحتجاج به في فهم القرآن.[2]

[1] – ابن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق أحمد شاكر (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2000)، ج8، ص321.

[2] – ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (بيروت: دار الفكر)، ص88.

CC BY

المطلب الثاني: أهمية الإسناد التفسيري في علوم القرآن والتفسير

تبرز أهمية الإسناد في علوم الشريعة عامّة وعلوم القرآن والتفسير خاصة من جهات متعددة. فأولًا، الإسناد ضمانٌ لصحة النقل وصلةٌ متينة بين المتأخرين ومصدر الوحي وتعاليمه. وقد أدرك علماء الحديث مبكرًا خطورة الرواية بلا إسناد، فقال الإمام عبد الله بن المبارك (ت 181هـ): "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء". ومعنى ذلك أن وجود سلسلة الإسناد يمنع أي شخص أن ينسب قولًا إلى النبي ﷺ أو يفسّر القرآن برأيه دون مستند، لأن العلماء يمكنهم تتبُّع تلك السلسلة والتأكد من أحوال رجالها. وبغياب الإسناد تضيع الضوابط، ويفتري من شاء على الدين ما شاء بلا دليل. لهذا أكد السلف أن هذا العلم دين، "فانظروا عمن تأخذون دينكم"، أي ضرورة التحقق من أهلية وثقة من يُنقل عنهم. ثانيًا، يشكّل الإسناد نصف علم الحديث، إذ الحديث مَتنٌ وإسنادٌ. فالمتن (وهو محتوى الرواية من لفظ أو معنى) لا قيمة له علميًا ما لم يُسند إلى مصدره الموثوق. وعلى نفس المنوال، في علم التفسير تُعد الروايات التفسيرية المأثورة عن النبي ﷺ أو الصحابة والتابعين من أهم مصادر فهم القرآن، ولا بدّ من سندٍ متصلٍ صحيح لهذه المرويات حتى يُطمأن إلى تفسيرها ويُبنى عليه. فالإسناد التفسيري يمكّننا من تمييز الصحيح من التفسير المعزوّ إلى رسول الله ﷺ أو الصحابي الجليل عن غيره. وقد نبّه العلماء إلى أن شرف الإسناد آتٍ من ثمرته وغايته، وهي تمييز الصحيح من السقيم في روايات الدين. ومن هنا، كانت روايات التفسير التي تأتي بإسناد صحيح أولى بالقبول والاعتماد عند أهل العلم، بخلاف ما لا سند له أو ما سنده واهٍ. ثالثًا، للإسناد دورٌ أساسي في حفظ علوم القرآن عبر الأجيال. فكما حُفظ حديث النبي بالإسناد، حُفظت أقواله في تفسير كتاب الله وأقوال أصفيائه من صحبه بهذا الطريق.[1] إن منهج التثبت الإسنادي حال دون تسرب كثير من الآراء الباطلة والإسرائيليات الموضوعة في كتب التفسير، لأن العلماء كانوا يمحّصون الأسانيد ويكشفون حال الرواة وينبهون على الروايات المنكرة. وموقف العلماء من روايات التفسير المسندة انقسم إلى اتجاهين: ففريقٌ منهم تساهل في قبول كثير من المرويات التفسيرية طلبًا للاستفادة منها في فهم الآيات، بينما تشدّد آخرون فلم يقبلوا إلا ما ثبت وصحّ إسناده وفق منهج المحدثين. وقد توسط فريق من المحققين فقبلوا الرواية التفسيرية إذا صح إسنادها، فإن ضَعُف سندها نظروا في متنها؛ فإن وجدوا لها شاهدًا أو ما يؤيد معناها أخذوا بها للاسترشاد لا للاحتجاج، وإلا ردّوها ولم يعتبروها. هذا الاتجاه المتوازن يدل على وعي العلماء بأهمية الإسناد التفسيري وضرورة التعامل المرن معه: فلا يُرفض كل ما ضعُف سنده مطلقًا خاصة إن كان في المتن ما يُستأنس به، ولا يُقبل أيضًا كل ما رُوي في التفسير دون تمحيص. وخلاصة القول، إن الإسناد التفسيري يُعتبَر أداة التحقق العلمي في مجال تفسير القرآن. فهو الذي يربط التفاسير المأثورة بأصلها، ويُظهر سلسلة انتقال المعرفة القرآنية عبر الأجيال. وبفضله بقي تراث التفسير بالمأثور محفوظًا ومنقحًا، مما أتاح للمفسرين عبر العصور أن يبنوا على أساس متين من المنقول الصحيح عند بيان معاني كتاب الله عز وجل.

[1] – محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون (القاهرة: مكتبة وهبة، 1961)، ص90.

CC BY

المبحث الثاني: منهج الطبري والطوسي في التعامل مع الأسانيد التفسيرية

المطلب الأول: منهج الإمام الطبري في إيراد الأسانيد التفسيرية في تفسيره (جامع البيان)

يُعدّ الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ) رائدًا من روّاد التفسير بالمأثور وأبرز من اعتنى بالأسانيد في تفسير القرآن. صنّف كتابه الشهير «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» الذي اعتبره العلماء أصحّ كتب التفسير بالمأثور وأعظمها نفعًا. وقد استحق الطبري تلك المكانة لعدة أسباب منهجية، في مقدمتها تزامن اهتمامه بالنقل والرواية مع التحقيق والنقد. فمنهجه قائم على جمع ما ورد من تفسير آيةٍ ما عن النبي ﷺ – إن وجد – ثم عن الصحابة فالتابعين، مع إسناد كل قول إلى قائله بإسنادٍ مفصّل. فهو يذكر القول أو التأويل، ويعقبه بقوله: "حدثنا فلان، قال حدثنا فلان..." إلى أن يصل إلى الصحابي أو التابعي صاحب التفسير. وبهذا قدّم موسوعة تفسيرية مسندة تجمع أقوال السلف جيلاً بعد جيل في تفسير القرآن. امتاز الطبري إذن بإيراد الأسانيد التفسيرية كاملة لكل رواية يعتمدها.[1] وقد نوّه العلماء بذلك وأثنوا عليه؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية (ت 728هـ): "وأما التفاسير التي في أيدي الناس، فأصحّها تفسير ابن جرير الطبري، فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة، ولا ينقل عن المتهمين، كمقاتل بن بكير والكلبي". فتزكية ابن تيمية هذه تشير بوضوح إلى حرص الطبري على صحة السند وثقّة المصادر في تفسيره؛ فقد انتقى رواة التفسير من الثقات وتجنّب الأخذ عن الرواة المتهمين بالكذب أو البدعة. ومع أن كثيرًا من روايات التفسير لم تُحَكَّم بمقاييس المحدثين الصارمة في عصر الطبري، إلا أنه اجتهد قدر المستطاع في تنقية مروياته، فحذف أسانيد وسلاسل عرف ضعفها الشديد أو اشتهر وضعها، ولم يُضمّن تفسيره الإسرائيليات الباطلة التي لا أصل لها إلا ما ندر وفي سياق العرض لا التقرير. وهذا ينسجم مع ما ذكره أهل العلم من أن الطبري كان ناقدًا بصيرًا في شأن الإسناد، لا يقبل روايةً إلا بعد تمحيص وتدقيق وتثبّت من حالها. ومن سمات منهج الطبري أيضًا في التعامل مع الأسانيد التفسيرية التعدد والترجيح. فكثيرًا ما يسوق عدة روايات تفسيرية للآية الواحدة، بأسانيد مختلفة، ثم يقوم بالموازنة بينها. وقد يستخدم معايير نقد المتن والسند معًا في ترجيح تأويل على آخر؛ فهو ينظر في قوة السند من جهة، وفي دلالة المتن واتساقه مع السياق القرآني والعربي من جهة أخرى. فإذا تعددت الأقوال في معنى الآية، رجّح الطبري ما رآه أصحّ إسنادًا وأقوى دلالةً. وهو كثيرًا ما يصرّح بعبارة نحو: "وأولى التأويلات بالصواب عندي قول فلان..."[2]، مبينًا سبب اختياره إما بنص أثرٍ مرفوع صحيح أو بقرينة سياقية أو لغوية تدعم ذلك القول. وهذا يعني أن الطبري لم يكن مجرّد جامعٍ نقّال وحسب، بل هو مجتهدٌ ناقد في علم التفسير؛ جمع الروايات بالأسانيد ثم ناقشها وأعمل الترجيح العقلي والنقلي بينها. ومع ذلك، يظل عماد تفسيره هو النقل الموثق، حيث جعل من الإسناد عمود تفسيره وأكبر عوامل ثقته بين العلماء. فطالب العلم يمكنه تتبّع أي تفسير نقله الطبري بسنده حتى يصل إلى منبعه الأصلي من الصحابة أو التابعين، مما أتاح للتحقيق الحديثي والتفسيري أن يتقاطع عنده، فيُعرف الصحيح من السقيم في أقوال التفسير المنقولة. وخلاصة منهج الطبري في الأسانيد التفسيرية: الإحاطة والشمول مع التثبت والنقد. أورد أقوال السلف جميعًا في التفسير

[1] – سعيد بن راشد الصوافي، "السند: مفهومه وأهميته وأثره في تفسير القرآن الكريم"، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية 11، عدد 4 (2015): 229–237.

[2] – لينا أمير عبد الحسين، "منهج الشيخ الطوسي في تفسير التبيان"، مجلة ينابيع، عدد 8 (2018): 139–154.

CC BY

مقرونةً بأسانيدها، فلم يُفوّت أقوالًا مشهورة ولا نادرة وصلته في معنى الآية. وفي الوقت نفسه، عامل تلك المرويات بمعيار العالم المحقق، فانتقى الثقات وجرّد تفسيره من الروايات الواهية قدر الإمكان، ثم رجح بين المعاني بالنظر العلمي. بهذا المنهج صار تفسير الطبري مرجعًا لا غنى عنه للمفسرين بعده، إذ حفظ لنا تراثًا تفسيريًا ضخمًا مسندًا يمكن الاعتماد عليه والبناء فوقه بثقةٍ علمية.

المطلب الثاني: منهج الشيخ الطوسي في توظيف الروايات التفسيرية في تفسيره (التبيان)

الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت 460هـ)، الملقب بشيخ الطائفة، هو من أعلام التفسير عند الإمامية في القرن الخامس الهجري. ويُعد تفسيره «التبيان في تفسير القرآن» نقلةً نوعية في منهجية التفسير عند علماء الشيعة، إذ جمع بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي والاجتهاد ضمن إطار واحد. اتسم منهج الطوسي بالتوازن بين النقل والعقل؛ فلم يكن اعتماده على الروايات التفسيرية نقليًا صرفًا، بل مزج معه النظر والاجتهاد. وهو يصرح في مقدمته ومواضع من كتابه أنه لا يرتضي الاقتصار على جمع الأقوال دون تقييمها، لذلك نجده "لم يكتفِ بسرد المأثور عن القرآن، بل فسّر بنفسه الآيات وقوّم الآراء واجتهد فيها". وهذه الميزة جعلت من التبيان أول تفسير إمامي جامع بهذا الشكل الذي يتجاوز منهج التفاسير الروائية البحتة للشيعة قبلَه (مثل تفسير علي بن إبراهيم القمي وتفسير العيّاشي في القرون الثالثة والرابعة الهجرية). فالمفسرون الشيعة قبله اكتفوا بتناقل الروايات في كتب التفسير دون كثير تعليق أو نقد، أما الطوسي فقد فتح باب الاجتهاد بجانب الرواية، فقلّل من اعتماده على مجرد النقل الخالي عن المناقشة. على الرغم من هذا التجديد المنهجي، فإن الروايات التفسيرية ظلّت عنصرًا مهمًا في تفسير الطوسي. فقد اعتنى بنقل أقوال المعصومين من أئمة أهل البيت عليهم السلام في تفسير الآيات، إيمانًا منه بأن علم القرآن مستقر عند أهل البيت المشرّفين بوصفهم ورثة علوم النبي ﷺ. بل يُلاحظ أن الطوسي أكثر من الاعتماد على تفسير الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام خاصةً، واستشهد بالأحاديث الواردة عن عليّ وأولاده الأئمة في مواضع عديدة من تفسيره. وهذا نابع من العقيدة الشيعية التي ترى حديث الثقلين ("إني مخلف فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي...")[1] دالًا على ملازمة العترة النبوية للقرآن علماً وبياناً. ولذلك يوظّف الطوسي روايات أهل البيت في تفسير القرآن باعتبارها تبيانًا مأثورًا موثوقًا به عند الإمامية. إلى جانب ذلك، لم يهمل روايات صحابة النبي وتابعيهم من التفاسير المأثورة الموجودة في التفاسير السنية قبله؛ بل اطّلع عليها ونقل واستعرض بعضها، خاصة ما كان فيها من بيانٍ لغوي أو قراءات قرآنية أو قصص تاريخية تتعلق بأسباب النزول ونحوها. منهجه في ذلك انتقائي ونقدي؛ حيث يناقش الروايات السنية أحيانًا ويردّ ما لا يوافق الأدلة أو ما يراه متأثرًا بتحريف أو مبالغة. ويتجلى البعد النقدي في منهج الطوسي من خلال ضوابطه الخاصة لقبول الروايات التفسيرية. هو يصرح أنه يعتمد الأثر والمنقول كما يعتمد المعقول، لكن "اعتماده الأثر كان يتم وفق ضوابط ومعايير خاصة، أساسها النقد والمحاكمة والترجيح". فقد اشترط الشيخ الطوسي موافقة الرواية لقواعد العقل القطعية وأصول الشرع الثابتة كي يقبلها في تفسيره. فإذا وجد روايةً في تفسير آية ولكن متنها منافر للعقل أو مخالف لقطعيّ الدين، فإنه لا يأخذ بها مهما كان سندها عند غيره، بل ينتقدها أو يؤوّلها إن أمكن، أو يطرحها جانبًا. وبذلك رسم لنفسه منهجًا

[1] – مركز تفسير للدراسات القرآنية، "كيفية التعامل مع أسانيد التفسير بالمنظور الحديثي"، ص88–105.

CC BY

يجمع بين احترام المأثور ونصوص السلف وفي الوقت نفسه عدم التسليم لها تسليمًا أعمى، بل لا بد من تمحيصها وتمريرها عبر غربال النقد العلمي. ومتى اعتمد رواية تفسيرية في "التبيان"، فإنه غالبًا ما يكون قد وجدها جديرة بالثقة إما لورودها من طرق أهل البيت الذين يثق بهم، أو لتأييدها بنص قرآن أو برهان عقل. لذا يُلاحظ أن مادة الروايات في التبيان أقلّ كمًا مما في التفاسير الأثرية البحتة، لكنها منتقاة بعناية. وقد أشار الباحثون إلى أن الشيخ الطوسي "قلّل من عدد الروايات الشيعية في تفسيره" قياسًا بمن سبقه، حيث لم يورد إلا الروايات التي رآها صحيحة المضمون أو ضرورية لإيضاح المعنى، مستغنيًا عن كثير من الأخبار التي لا طائل تحتها أو التي تتعارض مع مبادئ التفسير السليم. وبهذا النهج تجنّب الطوسي إغراق تفسيره بالإسرائيليات أو الغرائب، وحرص على أن تبقى الرواية مُساعِدة للتفسير لا مُتحكِّمة فيه.[1] ومن جهة أخرى، تميّز منهج الطوسي بتعدد مصادر المعرفة التفسيرية وعدم انحصارها في الرواية فقط. فهو يُكثر من ذكر آراء المفسرين من مختلف المذاهب ومناقشتها داخل تفسيره. يعرض أقوال المفسرين السابقين (ومنهم مفسرو أهل السنة كالطبري وغيره) فيفسّر الآية، ثم ينقد تلك الأقوال واحدًا واحدًا؛ يردّ بعضَها عن بيّنة، ويقبل بعضها عن بينة، وقد يخالف جمهور المفسرين إذا قام الدليل عنده على رأي مخالف لرأيهم. وهذه الطريقة تدل على أنه كان يعتبر الروايات التفسيرية أحد الأدوات المساعدة، لكنها ليست الوحيدة. فقد كان عالِمًا متضلّعًا في اللغة والنحو والقراءات، مما جعله يستخدم تلك العلوم في فهم القرآن إلى جانب الروايات. لذا نراه أحيانًا يقدّم الترجيح اللغوي أو السياقي على رواية ضعيفة الإسناد أو غريبة المعنى. كذلك أدرج الشيخ الطوسي في تفسيره كثيرًا من مناقشات الأحكام الفقهية والكلامية عند الآيات المناسبة، وفي هذا الإطار ناقش الأحاديث التفسيرية ذات الصلة – من ناحية ثبوتها أو دلالتها – بميزان البحث الفقهي والأصولي. وهذا جانب آخر من توظيفه للروايات؛ فهو لا يورد الحديث في التفسير لمجرّد الورود، بل كثيرًا ما يحلّل سنده أو متنه ضمن استدلال فقهي أو كلامي أوسع. وبناءً على ما سبق، يمكن وصف منهج الطوسي في التعامل مع أسانيد التفسير بأنه منهج انتقائي نقدي يهدف إلى التوفيق بين معطيات النصوص المأثورة وحُجج العقل. فهو يقبل الرواية التفسيرية إن استوفت شرط الثقة علميًا – إما لثبوتها أو لانسجامها مع القرآن والعقل – ويرفض ما عدا ذلك. وقد جعل الروايات الموثوقة مُسندًا لتفسيره ومصدرًا من مصادره، لكنها ليست المصدر الأوحد. وبهذا تميّز التبيان بكونه تفسيرًا جامعًا يجمع ألوان التفسير: نقلي وعقلي ولغوي.

وقد أثّر هذا المنهج فيمن جاء بعده من المفسرين الشيعة كالعلامة الطبرسي في مجمع البيان وغيره، فاقتفوا أثر الطوسي في اعتماد منهج تفسيري جامع ومتوازن. كما أنّ اعتدال منهجه ونأيَه عن الغلوّ جعلا من التبيان تفسيرًا "شيعيًا معتدلًا، أقرب إلى منهج أهل السنة" في شموليته وانفتاحه العلمي، على حد تعبير بعض الباحثين. ففيه الدفاع عن عقيدة أهل البيت، ولكنه أيضًا مليء بالاستدلالات العقلية والنقلية العامة التي يفهمها ويقدّرها علماء التفسير من مختلف المذاهب. وخلاصة القول: وقف الشيخ الطوسي في توظيف الأسانيد التفسيرية بين النَقل والنَقد بحقّ؛ فلم يهمل مرويات السلف وأقوال الأئمة (ع) بل جعلها ركنًا مهمًا من تفسيره، وفي الوقت نفسه لم يتوانَ عن نقدها وتمحيصها وتحكيم

[1] – "السند (علم الحديث)" في ويكيبيديا العربية، ص1–4.

CC BY

العقل والنص القرآني في قبولها. فكانت النتيجة تفسيرًا ثريًا يجمع بين نور الرواية وبرهان الدراية، مما أهّله لأن يكون من التفاسير الإسلامية المعتبرة لدى الباحثين قاطبة.

الفصل الثاني: الجانب النقلي في موقف الشيخ الطوسي من أسانيد الطبري التفسيرية

المبحث الأول: مظاهر نقل الشيخ الطوسي لأسانيد الطبري التفسيرية في تفسيره (التبيان)

في إطار منهجه التفسيري النقلي، اعتمد الشيخ أبو جعفر الطوسي (ت 460هـ) على تفسير الطبري كمصدر أساسي لروايات التفسير المأثورة. وقد أشار الباحثون إلى أن جامع البيان للطبري كان من أهم الموارد الروائية للطوسي، حتى قيل إن نحو نصف المادة الروائية في التبيان منقولة عن الطبري. وهذا الأمر تجلّى في صورتين رئيسيتين لنقل أسانيد الطبري:

المطلب الأول: النقل الحرفي لروايات الطبري بأسانيدها الكاملة

اتّضح أن الشيخ الطوسي كثيرًا ما يقوم بالنقل الحرفي لنصوص الروايات التي أوردها الإمام الطبري في تفسيره، بما في ذلك إيراد السند كاملًا كما هو عند الطبري. كان الطوسي حريصًا على الاستفادة من الثروة التفسيرية التي جمعها الطبري من أقوال الصحابة والتابعين، فنقل العديد منها بنصّها مسندةً إلى رواتها الأوائل. على سبيل المثال، يورد الطبري تفسير قصة ابني آدم (قابيل وهابيل) بسنده الكامل: "حدثنا ابن حميد، قال حدثنا سلمة، عن ابن إسحاق، عن بعض أهل العلم من الكتاب الأول..."[1] وقد وجد نظير هذه الرواية في التبيان أيضًا، مما يدل على أن الطوسي لم يتردد في إثبات الروايات مطوّلة بالأسانيد عندما يرى في ذلك فائدة علمية. إن إيراد الإسناد كاملاً لدى النقل يعكس منهجية الطوسي في توثيق المادة المنقولة والتدليل على أصالتها، خاصة حين تكون الرواية جوهرية في تفسير الآية أو مشهورة عند المفسّرين من أهل السنة. لقد كان الطوسي يدرك قيمة الإسناد في التراث التفسيري؛ لذلك حافظ أحيانًا على تسلسل الرواة كما أورده الطبري، تعزيزًا للثقة بالنقل وتوثيقًا للمادة التاريخية. وربما أراد أيضًا بذلك إظهار اطلاعه الواسع على روايات التفاسير السابقة والإشارة إلى مصادرها، فلا ينقل رواية طبريّة إلا وهو على بيّنة من سندها ومتنها. ومما يُلفت النظر أن اعتماد الطوسي على الروايات المسندة للطبري جاء تعويضًا عن تقليصه للروايات الخاصة بالمذهب الشيعي. فقد ذكر الباحث مرتضى كريمي نيا أن من خصائص التبيان تقليل إيراد أخبار أهل البيت في التفسير مقابل الإكثار من مناهج التفاسير السنية. في ضوء ذلك، استعان الطوسي بروايات الطبري المسندة لأقوال الصحابة والتابعين ليسدّ هذا الفراغ، فنقلها بسندها لإثراء تفسيره بالمأثور المعتمد. وهكذا نجد التبيان زاخرًا بالأسانيد الكاملة للروايات التفسيرية التي أصلها جامع البيان، وقد أدرجها الطوسي نصًا لتحقيق غاية التوثيق وإفادة القارئ بإسناد الرواية كما وردت في المصادر السنية الأولى.[2]

---

[1] – ابن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق تركي (الرياض: دار عالم الكتب، 2003)، ج8، ص321.

[2] – مرتضى كريمي نيا، "المصابيح في تفسير القرآن – كنز قديم في تاريخ تفسير الشيعة"، في جشن‌نامه الأستاذ مهداوي راد (قم: 2012)، ص445–447.

CC BY

المطلب الثاني: النقل بالاختصار والمعنى لمرويات الطبري دون ذكر الأسانيد

إلى جانب النقل الحرفي المسند، اعتمد الشيخ الطوسي أحيانًا منهج الاختصار أو النقل بالمعنى لروايات الطبري، مكتفيًا بصلب المضمون دون إيراد سلسلة الإسناد كاملة. في هذه الحالة، يكتفي الطوسي بذكر الصحابي أو التابعي الذي تُنسب إليه الرواية أو يبدأ الرواية بصيغة «روي عن...» أو «قال فلان...» دون أن يذكر رجال الإسناد جميعًا. وتهدف هذه المقاربة إلى عدم إثقال التفسير بالتفاصيل الإسنادية عندما لا تكون ضرورية لفهم المعنى، أو عندما تكون الرواية معروفة ومقبولة عند الجمهور. ومثال ذلك قول الشيخ الطوسي في تقسيم الفيء عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ﴾: «وروى جُبير بن مطعم عن النبي ﷺ أنهم بنو هاشم وبنو المطلب»، فقد نقل مضمون الحديث النبوي الذي أخرجه الطبري وغيره في تفسير الآية مكتفيًا بنسبة القول إلى جُبير بن مطعم (الصحابي الراوي) دون ذكر بقية سلسلة السند. وفي مواضع أخرى ينقل عن ابن عباس أو غيره بقوله: «قال ابن عباس كذا...» أو «وفي رواية عن مجاهد...» من غير إسناد، وهو في الغالب اعتماد على روايات الطبري أو غيره بصورة ملخصة. إن منهج الاختصار هذا يشير إلى ثقة الطوسي بالمادة المنقولة ومصدرها، حيث يفترض أن القارئ أو الباحث قد لا يحتاج لكل تفاصيل الإسناد ما دام أصل الرواية ثابتًا في مصادر معروفة. كما يعكس رغبته في التركيز على معاني الروايات بدلًا من الأسانيد، خاصة إذا كان بصدد بيان تنوع الأقوال في التفسير. فنجده أحيانًا يجمع عدة أقوال عن الصحابة والتابعين في تفسير آية ما، فيقول مثلاً: «قيل كذا... وقيل كذا...»[1] استنادًا إلى ما أورده الطبري، دون أن يفصّل السند لكل قول. هذا الأسلوب في النقل بالمعنى اختصر على القارئ تتبع الأسانيد الطويلة، وفي الوقت نفسه حافظ على مضمون الرواية التفسيري. ومن ناحية أخرى، فإن حذف الإسناد أحيانًا قد يكون راجعًا إلى ضعف في سند تلك الرواية من منظور الطوسي أو عدم أهمية ذكر رجاله، فآثر ذكر المتن للاستشهاد والاستغناء عن السند تجنبًا للتطويل أو لعدم توفر فائدة إضافية منه. وخلاصة القول، لقد وظّف الشيخ الطوسي منهجيّ النقل الحرفي المسند والنقل الملخّص بالمعنى في تعامله مع روايات تفسير الطبري. فهو تارةً يثبت الرواية بإسنادها الكامل كما تلقّاها عن الطبري حين يرى ضرورة علمية في ذلك، وتارةً يرويها بالمعنى أو يكتفي بذكر راويها الأعلى فقط، عندما يكون المقصود هو مضمون التفسير لا تحقيق السند. وكلا الأسلوبين يبرز اعتماد الطوسي الكبير على مرويات الطبري التفسيرية، إما نصًا أو معنى، في بناء محتوى التبيان النقلي.

المبحث الثاني: معايير الشيخ الطوسي في قبول ونقل أسانيد الطبري التفسيرية

لم يكن منهج الشيخ الطوسي في الاقتباس من الطبري عشوائيًا أو دون ضوابط، بل استند إلى جملة معايير علمية وشرعية تحكم قبوله للروايات وتقريره لها في تفسيره. ومن أبرز تلك المعايير التي ميّزت موقفه من أسانيد الطبري التفسيرية: أولًا اشتراط صحة السند وثقة رجاله، وثانيًا موافقة متن الرواية لمقتضيات العقيدة وعدم معارضتها لصريح القرآن والعقل. وفيما يأتي تفصيل لهذين المعيارين:

[1] – الشيخ الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1409هـ)، ج1، ص84.

CC BY

المطلب الأول: اشتراط صحة السند وتوثيق رجاله في روايات الطبري التفسيرية

اشترط الشيخ الطوسي لصحة قبول الرواية التفسيرية – سواء من طرق الطبري أم غيره – أن تكون مُسنَدة بسند صحيح موثوق الرجال. فالطوسي فقيهٌ وأصوليٌّ ملمّ بعلم الحديث والجرح والتعديل، وقد تربّى في مدرسةٍ تولي السند عناية كبيرة. لذلك لم يكن لينقل في التبيان رواية عن الطبري إلا بعد أن يتبيّن له على الأقل سلامة أصلها أو شيوعها عند العلماء. وهو يصرّح في مقدمته بأن "تفسير القرآن لا يجوز إلا بالأثر الصحيح عن النبي ﷺ والأئمة (ع)"[1]، وهذا يدل على مكانة السند الصحيح عنده كشرط للتفسير النقلي الموثوق. وقد وعى الطوسي أن كثيرًا مما أورده الطبري من أخبار وقصص يحتاج إلى تمحيص؛ لذا نجده أحيانًا يُسقط الرواية من اعتباره إن وجد سندها واهيًا أو راويها مجروحًا، حتى لو ذكرها الطبري في مجموعه. وتظهر صرامة الطوسي السندية في تعقيبه على بعض مرويات الطبري التي لم يستوفِ شرط الصحة عنده. فإذا ساق الطبري رواية إسنادها ضعيف أو مشتمل على من تُضعّفه قواعد الجرح، نبّه الطوسي على ذلك أو أعرض عن الرواية تمامًا. فعلى سبيل المثال، عند تعرضه لتفسير حروف أبجد المنسوبة إلى رواية غير معتمدة، عقّب الطوسي بالقول: "وهذا خبر ضعيف يتضمن وصف آدم (ع) – وهو نبي – بما لا يليق به". في هذا التعليق يرفض الطوسي رواية أوردها الطبري (تفيد أن آدم عصى ربه بمعنى لا تقره العقيدة)، ليس فقط لضعف متنها عقديًا وإنما أيضًا لصراحة حكمه عليها بأنها خبر ضعيف سندًا. وهذا يبين أن الطوسي كان يفحص أسانيد روايات الطبري؛ فما ثبت عنده ضعف سنده أو وهن رجاله نبذه أو على الأقل لم يعتمد عليه في بناء التفسير. ويُستدل أيضًا على اهتمام الطوسي بتوثيق الأسانيد من كونه أحيانًا يستبدل إسناد الطبري إذا وجد له طريقًا أصح أو أعلى ثقة. فمثلاً، نُقل عن بعض الباحثين أن الطوسي أورد حديثًا في التبيان عن أسامة بن زيد عن أبيه زيد بن حارثة حول قصة قابيل وهابيل، بدلًا من إسناد الطبري الذي يمرّ عبر رواة أمثال ابن حميد عن سلمة عن ابن إسحاق. وهذا يشير إلى أن الشيخ الطوسي ربما فضّل طريقًا آخر للرواية رآه أكثر وثاقة، مما يؤكد حرصه على صحة السند في المقام الأول عند الاقتباس. وعلى كل حال، فإن منهج الشيخ يتسق مع ما قرره علماء الحديث من الفريقين من ضرورة التحري في الأسانيد؛ إذ لم يكن يكتفي بوجود الرواية في جامع البيان ما لم تكن مرضية الضوابط عنده. وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن معيار الصحة السندية عند الطوسي كان ممتزجًا بفهمه الخاص لعلم الرجال وفق المدرسة الإمامية. فهو يعتبر توثيق الراوي شرطًا في قبول الحديث، ولديه في ذلك تراث رجالّي ثري. فمتى وجد رواية الطبري مسندة إلى أحد رجال الحديث المعروفين بالكذب أو الضعف، فإنه تلقائيًا يعدّها غير مقبولة.[2] أما إذا كان الراوي سنيًا ثقة في ميزان النقد التاريخي، فلا يتحرج الطوسي من قبول خبره إذا لم يعارض أصلاً ثابتًا. لهذا امتلأ التبيان بروايات عن ابن عباس ومجاهد وقتادة وغيرهم، لأن الطوسي اطمأن إلى أصل صدورها رغم اختلاف مشارب رجال إسنادها، فالعبرة عنده بوثاقة المصدر وعدم تعارضه مع القرآن والعقل كما سيأتي. وباختصار، لقد كان السند الصحيح الموثوق حجر الزاوية في منهج الشيخ الطوسي النقلي، فلا يثبت رواية طبريّة أو غيرها في تفسيره إلا بعد الاطمئنان لسلامة سندها أو شهرة مخرجها على الأقل.

[1] – الشيخ الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ج1، ص51.

[2] – الشيخ الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ج1 (تفسير سورة البقرة)، عند آية السحر 2:102، ص102.

CC BY

المطلب الثاني: اشتراط موافقة متن الرواية للعقيدة وعدم معارضتها للنص القرآني والعقل

الضابط الآخر الذي اعتمده الشيخ الطوسي في موقفه من مرويات الطبري هو سلامة متن الرواية من المعارضة لمبادئ العقيدة الإسلامية الواضحة، ومن مناقضة صريح القرآن أو مقتضيات العقل القطعي. فقد كان الطوسي متكلّمًا إماميًا عقلانيًا، يحمل تراثًا عقائديًا ينقّح الأخبار ويعرضها على ميزان العقل والنقل القطعي. لذلك نجده يطرح جانبًا أي رواية تفسيرية – وإن صح سندها نسبيًا – إذا كان متنها مستنكرًا من جهة الاعتقاد أو مخالفًا لمحكم القرآن. وقد صرّح هو نفسه بأن الأخذ بتفسير القرآن لا بد أن يكون منسجمًا مع أصول الدين الثابتة، محذرًا من التفسير بالرأي المجرد الذي قد يقود إلى الخطأ. ومن الأمثلة الجلية على تطبيق الطوسي لهذا المعيار، موقفه من روايات الإسرائيليات والخرافات المنافية للعقل. فمع أن الطبري أكثر من ذكر الإسرائيليات في تفسيره، فإن الطوسي كان حذرًا من قبول ما فيها دون تمحيص مضمونها. وإذا وجد رواية من هذا القبيل تتعارض مع تعاليم الإسلام اليقينية، نبّه على بطلانها صراحة. فعند تفسير قوله تعالى: ﴿وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا...﴾ (البقرة 102) ترد قصة سحر النبي ﷺ في بعض التفاسير السنية بأسانيد آحادية. وقد واجهها الطوسي بالرفض القاطع، فقال بعد ذكرها: "فأما ما روي من أن النبي ﷺ سُحِر... فأخبار آحاد، لا يُلتفت إليها. وحاشى النبي ﷺ من كل صفة نقص". هذا النص يظهر بجلاء مدى تقديم الطوسي لمبدأ التنزيه العقائدي على خبر الآحاد؛ فرواية سحر النبي في نظره مردودة، ليس فقط لأنها آحاد لم تبلغ حد اليقين، بل لأنها تمس مقام العصمة النبوية وتعطي تصورًا لا يليق بمقام النبي الأكرم. لذا استخدم عبارات قوية مثل «لا يلتفت إليها» واستبعدها تمامًا من حيز القبول. ومثل ذلك صنعه مع الرواية المتقدمة حول آدم (ع) التي وصفها بأنها "خبر ضعيف... بما لا يليق به"[1]. فقد جمع الطوسي بين الحكم بضعف سندها واستنكار متنها لأنها نسبت إلى نبي الله آدم ما يتنافى وكرامته. كذلك رفض تأويلات باطنية غالية أو أحاديث تتضمن تجسيمًا أو تشبيهًا لله سبحانه، لأن متنها يصادم التنزيه القرآني والعقل السليم. فهو مثلاً يتبنّى موقفًا معتدلًا من المتشابهات الإلهية، فلا يقبل أي رواية تفسر يد الله أو وجهه بما يوهم التجسيم، مهما كان سندها؛ بل يوجهها بما يوافق التنزيه العقلي والبيان القطعي للقرآن. ومن هذا الباب أيضًا إنكاره الشديد لأي تفسير يلزم منه اتهام عدل الله أو الطعن في حكمة الشريعة، حتى لو ورد في بعض الأخبار. فالمعيار عنده أن متن الرواية يجب أن يكون مقبولًا في ميزان الشرع والعقل، وإلا وجب ردّه أو تأويله. وجدير بالذكر أن اشتراط موافقة الرواية للعقيدة والعقل مبدأ أصيل في منهجية علماء الإمامية في الحديث. فالشيخ الطوسي يطبّق هنا قاعدة عرض الحديث على الكتاب والسنة القطعية الواردة في أحاديث الأئمة عليهم السلام؛ فما خالف كتاب الله يُضرَب به عرض الحائط مهما كانت درجته. وقد طبّق الطوسي هذه القاعدة في تفسيره عمليًا: فكل رواية طبريّة تضمنت محتوى منكرًا – كإساءة للأنبياء أو تشبيه لله أو تحريف لمعنى الشريعة – فإنه إمّا أن يستبعدها، أو يذكرها متبوعًا بردّ علمي يبيّن عدم قبولها. وهذا ما فعله مثلاً عند تفسير آية: ﴿فلما آتاهما صالحًا جعلا له شركاء فيما آتاهما...﴾ [2]، حيث رُويت قصة ضعيفة المعنى مفادها أن آدم وحواء سمّيا ابنهما "عبد الحارث" تقليدًا لإبليس. فقد نقل الطوسي أقوال المفسرين في المسألة ثم عقّب مرجحًا أن الشرك غير منسوب لآدم وزوجته، ورفض نسبة تلك

[1] – محسن قاسم بور، "تعليق حول اتجاه الشيخ الطوسي في تفسير التبيان"، مقال (فارسي)، ص9–17.

[2] – (الأعراف 190)

CC BY

القصة لهما لأنها تخالف عصمة الأنبياء وكرامتهم. يتضح هنا أنه حتى لو ذكر الرواية نقلاً عن الطبري، فإنه لا يسلم بصحتها معنىً إلا بعد غربلتها بعقيدته المستقيمة. وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إن الشيخ الطوسي جمع في نقده للروايات التفسيرية المنقولة عن الطبري بين منهجين: منهج نقد السند ومنهج نقد المتن. فهو من جهة يراعي صحة الإسناد وتوثيق رجاله، ومن جهة أخرى يشترط سلامة المضمون وعدم معارضته للأصول. وإذا اختل أحد الشرطين فإنه يتوقف عن قبول الرواية. وهذا ما جعل التبيان تفسيرًا يجمع بين مادة الطبري الغنية وتمحيص علماء الإمامية الدقيق؛ فانتقى الطوسي من أسانيد الطبري ما كان صحيحًا أو مشهورًا، ونبذ ما عداه، وانتقى من متون الروايات ما وافق كتاب الله والعقل والنقل القطعي، وانتقد ما سواه. وبهذا المنهج المزدوج (النقلي النقدي) حافظ الشيخ الطوسي على مكانة التبيان كتفسير جامع بين النقل الموثق والعقل المنضبط، مما أكسبه موثوقية علمية لدى من جاء بعده من المفسرين كالعلامة الطبرسي صاحب مجمع البيان الذي استفاد كثيرًا من منهج الطوسي ومواده.

الفصل الثالث: الجانب النقدي في موقف الشيخ الطوسي من أسانيد الطبري التفسيرية

المبحث الأول: مظاهر نقد الشيخ الطوسي لأسانيد الطبري التفسيرية

المطلب الأول: نقد الشيخ الطوسي لأسانيد روايات الطبري التفسيرية (الجانب الإسنادي)

اعتمد الشيخ الطوسي منهجًا نقديًا صارمًا تجاه أسانيد الروايات التفسيرية التي أوردها الإمام الطبري. فمن المعلوم أن ابن جرير الطبري (ت 310هـ) كان يلتزم ذكر الروايات بأسانيدها كاملة إلى قائلها من الصحابة أو التابعين، دون أن يعقّب غالبًا على تلك الأسانيد بتصحيح أو تضعيف. وقد علّل منهجه هذا بأن من أسند فقد أحال القارئ على البحث في حال رجال الإسناد، وبذلك يبرأ المفسّر من عهدة التمحيص المباشر. نتج عن ذلك أن جامع البيان للطبري يزخر بالأسانيد المطوّلة لمرويات عديدة متفاوتة في قوتها؛ فهو يذكر الصحيح والضعيف والمرسل على حدّ سواء دون تصريح بحكمه، اعتمادًا على أن ذكر الإسناد كافٍ في نقل المسؤولية العلمية إلى الباحث. كما أن الطبري كثيرًا ما يروي الإسرائيليات والأخبار الغريبة في تفسيره، وإن كان يتعقّب بعضها بالنقد أحيانًا. هذا المنهج النقلي الشامل لدى الطبري وفّر مادة غزيرة للتفسير، لكنه استدعى من جاء بعده إلى ممارسة قدر أكبر من الانتقاء والنقد. أمام هذا التراث الإسنادي الضخم، اتخذ الشيخ الطوسي (ت 460هـ) موقفًا نقديًا مميزًا. لم يكن الطوسي ينقل أسانيد الطبري مفصّلةً في التبيان، بل غالبًا ما يكتفي بالعزو إلى صاحب القول مباشرةً؛ كأن يقول: "قال ابن عباس..." أو "رُوي عن علي بن أبي طالب (ع)..."[1]، دون إيراد سلسلة الرواة بأكملها. وبعد ذكر الرواية بهذه الصيغة المختصرة، يبدي الطوسي رأيه في مدى موثوقيتها. فإذا كانت الرواية ضعيفة السند أو غير معتمدة المصدر، فإنه يرفضها صراحةً ولا يتردد في بيان علّة ضعفها. وقد صرّح الطوسي في منهجه النظري بأن تفسير القرآن لا يجوز إلا بالأثر الصحيح الوارد عن النبي ﷺ أو عن الأئمة من أهل البيت (ع)، الذين قولهم حجة كقول النبي. فهذا الاشتراط يوضح أنه ينظر أولًا إلى سلامة الإسناد قبل قبول مضمون الرواية التفسيرية. ومن الأمثلة الواضحة على نقد الطوسي لأسانيد روايات الطبري ما جاء في تفسير

[1] – ابن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق أحمد شاكر (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2000)، ج8، ص341.

CC BY

قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ (سورة الكوثر: 2). أورد الطبري في تفسير هذه الآية عدة أقوال تناقلها عن السلف، منها قول منسوب إلى الإمام علي بن أبي طالب (ع) يفسّر وانحر بوضع اليمنى على اليسرى في الصلاة (أي هيئة التكفير أو وضع اليدين على الصدر). وقد نقل الطوسي هذا القول ضمن الأقوال في الآية، لكنه ما لبث أن عقّب عليه مباشرةً بالحكم عليه بالضعف قائلاً: «وهذه الرواية غير صحيحة». وبيَّن أن سبب رفضه لها عائد إلى سندها غير المعتبر، بالإضافة إلى معارضتها لما صحّ عن أئمة أهل البيت (ع) بل وحتى عن بعض الصحابة الآخرين في معنى الآية. فقد روى الطوسي عن الإمامين محمد الباقر وجعفر الصادق (عليهما السلام) تفسيرًا آخر لـ وانحر بمعنى نحر البدن (الأضاحي) تقرّبًا إلى الله، ورجّحه على ذلك القول المرفوض. يتضح هنا منهج الشيخ الطوسي الإسنادي في أبهى صوره؛ فهو لا يتسامح مع أي رواية واهية الإسناد، بل يواجهها بالنقد الصريح، وإن كان مُخرِّجها إمامٌ جليل كابن جرير الطبري.[1]

المطلب الثاني: نقد الشيخ الطوسي لمتون روايات الطبري التفسيرية ومضامينها

لم يقتصر النهج النقدي عند الشيخ الطوسي على جانب السند فحسب، بل تعداه إلى نقد متن الرواية ومضمونها. فقد كان الطوسي يفحص محتوى الرواية التفسيرية نفسه، ليتحقق من اتساقه مع العقل والنقل ومبادئ العقيدة. فإن وجد المضمون مستغربًا أو منافيًا لمحكمات الدين ولمقتضى العقل السليم، ردّه وأبطله بغضّ النظر عن سنده. ومن هنا عُرف عن الطوسي رفضه الشديد للمرويات التي تسللت إلى التفاسير وفيها أثر من الإسرائيليات والخرافات، تلك القصص التي تتعارض مع تنزيه الأنبياء أو مع معقولية الأحداث. فهو "لا يتساهل بالروايات الضعيفة أو ما فيها من إسرائيليات"، بل يطرحها إذا تنافت مع الواقع والعقل أو مع أصول الإيمان. وهذه سمة مهمة في منهجه النقدي: الجمع بين النقد السندي والنقد المتني لضمان سلامة التفسير المنقول. من أبرز الأمثلة التي تُظهر نقد الطوسي لمتون مرويات الطبري ما يتعلق بتفسير آية ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ﴾ (سورة ص: 34). فقد روى الطبري جملة من الروايات عمن تقدم في بيان معنى الجسد الذي أُلقي على كرسي النبي سليمان (ع).[2] كثير من تلك الروايات ترجع في أصلها إلى روايات إسرائيليات أو أخبار ضعيفة، وتصوّر مشهدًا عجيبًا يمسّ مقام سليمان وعصمته. منها رواية تزعم أن سليمان فقد ملكه مؤقتًا بسبب أن شيطانًا يُدعى صَخْر انتحل شخصيته وجلس على عرشه عندما نُزع خاتم الملك من يد سليمان عقوبةً له. ومنها رواية أخرى تروي أن سبب الفتنة أن سليمان عليه السلام واقعَ عددًا كبيرًا من نسائه في ليلة واحدة طمعًا في ولدٍ يكون خليفةً صالحًا ولم يقل "إن شاء الله" فلم يولد له (وهذه مأثورة في بعض كتب التفسير عن حديث مرفوع لكنه مخالف لظاهر العصمة). وقيل أيضًا إن من ذنوبه أنه واقع إحدى زوجاته وهي حائض. هذه المرويات وغيرها تفسّر "الجسد" الوارد في الآية بأنه شخص أو حدث يمثّل عقوبة لسليمان على خطيئةٍ ما، مستندةً إلى قصص خارجة في معظمها عن نطاق القرآن والسنة المعتبرة، وفيها تجنٍّ على مقام النبوة بعرض صورة ملكٍ تسلطت عليه الشياطين أو نبيّ وقع في معصية كبيرة. عالج الشيخ الطوسي هذه الروايات بالنقد

[1] – سعيد بن راشد الصوافي، "السند: مفهومه وأهميته وأثره في تفسير القرآن الكريم"، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية 11، عدد 4 (2015): 229.

[2] – لينا أمير عبد الحسين، "منهج الشيخ الطوسي في تفسير التبيان"، مجلة ينابيع، عدد 8 (2018): 139–154.

CC BY

المفصَّل، وبيَّن أن ظاهر القرآن لا يدل على شيء من تلك الأساطير والخرافات المنسوبة إلى قصة سليمان. فهو بعد أن أورد تلك الأقوال المختلفة في تفسير الآية، عقّب عليها بردّها واحدةً واحدة. وقد استشهد بأقوال "أهل الحق" من المفسرين (أي العلماء الذين ينزهون الأنبياء عن الكبائر والمنكرات) ليؤكد أن الله تعالى لا يمكن أن يمكّن جنيًا من التمثّل في هيئة نبي؛ فمثل هذا الأمر مستحيل لما فيه من إفساد وإلباس على الناس. كما شدّد على أن النبوة ليست مرتبطة بخاتم مادي يُسلب ويُعاد، وأن الله تعالى لا يسلب نبوّة نبيٍ صالح كعقاب ثم يردها إليه، فهذه التصورات تتنافى مع عصمة الأنبياء وكرامة مقامهم. ويخلص الطوسي إلى أن تفسير الآية يمكن أن يكون بتنزيه سليمان عن أي ذنب عظيم؛ فربما المراد بالجسد شيء آخر (كدابة أو مرض ابتلاه الله به ثم شفاه) دون الحاجة إلى تبنّي القصص الباطلة. يقول الطوسي ما مفاده: إن من فسّر الآية بمعاقبة سليمان بسبب ذنب ارتكبه قوله مردود، إذ لا دليل في الآية على ذلك صراحةً، بل لا بد من تقدير مشيئة الله في كل ما يحدث لنبي، كي لا يُنسب إليه ما لا يليق أو يُحمل كلامه على الكذب لو قال سلفًا أنه سيأتيه ولد ولم يأتي. وردُّ الطوسي لمثل هذه الروايات دليلٌ على أنه كان يدقق في متن المرويات كما يدقق في أسانيدها؛ فلم يقبل من الأقوال التفسيرية إلا ما خلا عن معارضة الكتاب والسنة والعقل، وما كان مستوفيًا لشروط الصحّة سندًا ومتنًا. وكل ما عدا ذلك من روايات واهية أو مضطربة المحتوى طرحها غيرَ آسف، صونًا لقدسية القرآن وفهمه الصحيح من أن تشوبه روايات موضوعة أو معانى منتحلة.[1]

المبحث الثاني: الفروق المنهجية بين الطبري والطوسي في التعامل مع الأسانيد التفسيرية

المطلب الأول: روايات الصحابة والتابعين عند الطبري مقابل روايات أهل البيت عند الطوسي

إن الاختلاف في المنهج بين الإمام الطبري والشيخ الطوسي في مجال التفسير يعود في جانب منه إلى تفاوت مصادر التلقي عندهما. الطبري كمفسّر سنّي مبكّر جعل عمدة اعتماده على ما أُثر عن الصحابة والتابعين من تفسير للقرآن. فهو يرى أن تفسير القرآن يجب أن يستند إلى العلم المنقول عمن شهد التنزيل أو تتلمذ على الصحابة، وأن هذا هو الطريق الأسلم لإصابة الحق في التأويل. لذلك جعل تفسيره جامعًا لأقوال كبار الصحابة (مثل ابن عباس وابن مسعود وغيرهما) والتابعين (كمجاهد وسعيد بن جبير وقتادة وعكرمة وغيرهم)، مقرونًا بالإسناد المتصل لكل قول. وكان ينتقد بشدة أهل الرأي الذين يفسرون القرآن من غير اعتماد على المنقول المأثور، معتبرًا أن الرجوع إلى أقوال السلف هو وحده سبيل التفسير الصحيح. وبهذا المنهج رسّخ الطبري مدرسة التفسير بالمأثور في الثقافة الإسلامية السنيّة، حتى عُدّ تفسيره جامع البيان مرجعًا أساسًا لمن جاء بعده يعتمدون عليه وينقلون منه الأقوال بالأسانيد. وقد استفاد من هذه الخاصية حتى من أتى بعده من المفسرين في اختصار المادة الروائية وتمحيصها. أما الشيخ الطوسي كمفسّر إماميّ جعفري، فقد قدّم روايات أهل البيت (ع) على ما سواها وجعلها حجر الزاوية في تفسير القرآن. إن منهج الإمامية عمومًا يقوم على أن أهل البيت النبوي أدرى بمقاصد كتاب الله، وقد استودعهم النبي ﷺ علوم القرآن بحسب حديث الثقلين المشهور. وقد تبنّى الطوسي هذا المنطلق بوضوح، فنصّ على أن تفسير القرآن ينبغي أن يُأخذ عن الرسول وأهل بيته

[1] – الشيخ الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1409هـ)، ج1، ص84.

CC BY

المعصومين وبالأخص عبر الأخبار الصحيحة المروية عنهم. من هنا أكثرَ الطوسي من إيراد الأحاديث التفسيرية المروية عن الأئمة الإثني عشر (ع) في التبيان، فنجده مثلًا يستشهد بتفسير الإمام علي بن أبي طالب لكثير من الآيات، وينقل روايات عن الإمامين الباقر والصادق وسائر أئمة العترة (عليهم السلام) في مواضع شتّى من تفسيره.[1] ولم يقتصر الأمر على روايات المعصومين مباشرة، بل اعتمد أيضًا على من عُرف بالأخذ عن أهل البيت من كبار المفسرين؛ فمثلاً يُكثر من أقوال عبد الله بن عباس (رضي الله عنه) في التفسير، مع الثقة بأنه تتلمذ على الإمام علي واستقى منه. وهكذا فإن مادة التفسير عند الطوسي تمتزج فيها روايات أهل البيت بروايات الصحابة، إلا أن العبرة عنده في النهاية بمدى صحة كل رواية وانسجامها مع أصول الدين. الجدير بالذكر أن الشيخ الطوسي لم يهمل التراث التفسيري السابق له رغم انطلاقه من أسس مذهبية مختلفة. فقد استفاد كثيرًا من تفسير الطبري ونهل منه كمصدر رئيسي ينقل عنه الروايات والأقوال، خاصةً أقوال الصحابة والتابعين. لكنه في الوقت نفسه تعامل مع تلك الروايات بمنهج الانتقاء لا الأخذ المطلق. يذكر أحد الباحثين أن الطوسي في التبيان كان يأخذ بقول الصحابي والتابعي بالروايات الصحيحة المعتبرة تاركًا كل ما هو موضوع. بمعنى أنه غربل روايات الطبري؛ فاعتمد منها ما تأيد عنده بالصحّة سندًا ومتناً، ولم يتردد في استبعاد الروايات الواهية أو التي لا تتوافق مع مسلمات مذهب أهل البيت أو تخالف معايير العقل السليم. وهذا ينسجم تمامًا مع منهجه النقدي الذي أشرنا إليه. وهكذا استطاع الطوسي أن يوازن بين أمرين: الإفادة من ثروة التفسير بالمأثور عند أهل السنة (كما جمعها الطبري)، والحفاظ على مقتضيات منهجه الإمامي في تحرّي صحة الرواية وموافقتها للمعصوم. والنتيجة أن التبيان جاء موسوعةً تفسيريةً معتدلة تمزج روايات المدارس المختلفة، مع إخضاعها جميعًا لمنهج تحقيق ونقد واحد. وقد نوّه بعض الباحثين المعاصرين إلى أن الطوسي بعمله هذا أسهم مبكرًا في تقريب الاتجاهات، إذ عرض أقوال الصحابة والتابعين باحترام في كتابه، لكنه ناقشها على قدم المساواة مع أقوال أئمة أهل البيت ضمن إطار علمي موضوعي.

المطلب الثاني: منهج التعامل مع المرويات التفسيرية: الجمع والترجيح لدى الطبري مقابل الانتقاء والنقد لدى الطوسي

يتجلّى الفرق المنهجي بين الطبري والطوسي بشكل واضح في أسلوب كل منهما في عرض المرويات التفسيرية والترجيح بينها. ابن جرير الطبري تبنّى منهج الجمع والاستقصاء، بمعنى أنه عند تفسير أي آية كان يجمع ما استطاع من الأقوال المأثورة جميعها حول تلك الآية قبل أن يتبنّى موقفًا. فيبدأ بذكر القول وتعضيده بسلسلة إسناده المفصلة كما جاءته عن شيوخه، ثم يتبعه بقول ثانٍ وثالث وهكذا، معرضًا الآراء المختلفة برواياتها. وبعد عرض هذا الكم الوافر، ينتقل إلى مرحلة الترجيح والنقد، حيث يناقش الأقوال ويوازن بينها على ضوء الأدلة النقليّة (كالأحاديث والنصوص الأخرى) والمعطيات العقليّة واللغويّة. وغالبًا ما يختم باستنتاج يصرّح فيه باختيار معنى معين بوصفه الأرجح أو الأصوب. عباراته الشهيرة في التفسير مثل: "والصواب من القول عندنا..." أو "وأولى الأقوال بالصواب هو قول فلان"،

[1] – مرتضى كريمي نيا، "المصابيح في تفسير القرآن – كنز قديم في تاريخ تفسير الشيعة"، في جشن‌نامه الأستاذ مهداوي راد (قم: 2012)، ص445–447.

CC BY

تأتي بعد سرد الأقوال المختلفة. فقد يقول مثلًا بعد إيراد عدة روايات: "والصواب في معنى الآية كذا..." [1]مبينًا وجه ترجيحه. كما أنه أحيانًا يذكر علّة ترجيحه كبراعة لغوية أو سياق الآية أو توافقه مع حديث نبوي. هذا الأسلوب لدى الطبري جعل تفسيره أشبه بموسوعة تحتوي على مختلف الآراء ثم تبيّن الرأي الأقوى. ولأنه جمع الغثّ والسمين معًا، نجده نفسه يعقّب أحيانًا على بعض المرويات فيضعّفها ضمنًا باستبعادها من الاختيار النهائي. فهو مثلًا يكثر من رواية الإسرائيليات لكنه كثيرًا ما يتعقبها بالنقد إذا رأى فيها نكارة، وقد يعرض عن الخوض في تفاصيل لا فائدة من ورائها. ومثال ذلك أنه عند تفسير قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ (المائدة: 112)، روى الطبري أقوالًا في نوع الطعام الذي نزل من السماء على الحواريين، ثم عقّب قائلاً ما معناه: والصواب أنه كان طعامًا مأكولًا أيًّا كان نوعه، والعلم بتفصيله غير نافع والجهل به غير ضار. فهذا مثال على أن الطبري – رغم منهج الجمع – كان يدرك حدود الفائدة العملية، فلا يتردد في إهمال تفصيل لا ينبني عليه معنى إرشادي أو حكم شرعي. في المقابل، اتبع الشيخ الطوسي منهجًا يمكن وصفه بالانتقاء والنقد. فبعد أن توفرت لديه مادة تفسيرية ثرية ممن سبقوه (خاصة الطبري)، لم يكن يرى ضرورة لإعادة سرد كل الروايات والأقوال في تفسير الآية، بل آثر انتقاء ما هو أصح وأقوى منها ثم التعليق عليه. وبعبارة أخرى، منهج الطوسي أقرب إلى التلخيص المحقق: يختار الروايات المعتمدة ويطرح الضعيف. لذلك نجد التبيان في عرضه للتفسير أقل كمًّا من حيث عدد المرويات المذكورة مقارنةً بجامع البيان، لكنه أكثر تركيزًا وتحليلًا. غالبًا ما يقتصر الطوسي على ذكر قول أو قولين رئيسيين في معنى الآية، يكون أحدهما الموافق لروايات أهل البيت أو الراجح لديه، وربما يشير إلى قول آخر ثانٍ مخالف له إن احتاج لنقده أو بيان ضعف وجهه. ثم يمضي في دعم القول الذي رجحه بالأدلة، سواء من النصوص (كآية أخرى أو حديث معتبر) أو من قواعد اللغة أو حكم العقل. وفي ثنايا ذلك يضمن نقدًا ضمنيًا أو صريحًا لما يخالف رأيه: فإن كان المخالف رواية ضعيفة بين ضعفها كما رأينا، وإن كان استدلالًا لغويًا واهنًا نقضه، وإن كان وجهًا احتماليًا مرجوحًا نوّه بعدم كفايته. منهج الطوسي بهذا الشكل هو منهج تقييمي انتقائي، لا يُثقل كاهل القارئ باستعراض كل رأي مهما بلغت غرابته، بل ينتخب مادته بعناية ثم يزنها بميزان النقد العلمي. ويمكننا تلخيص الفرق بأن الطبري يجمع ثم يرجّح، أما الطوسي فينتقي وينقد. الطبري يحرص على حفظ كل ما قيل قبل إصدار الحكم، أما الطوسي فيهتم بانتقاء ما يستحق أن يُقال ثم يمحّصه ويبيّن الحكم أثناء عرضه. [2]هذه السمة عند الطوسي تجعل القارئ لتفسيره يرى بشكل أوضح موقف المفسّر من الروايات؛ فلا تمر رواية في التبيان دون أن يبيّن الشيخ قبولها أو رفضها ضمناً أو تصريحاً. بينما قد يجد القارئ في جامع البيان للطبري روايات عديدة متروكة الحكم المباشر عليها، إذ اكتفى المؤلف بإيرادها بإسنادها ثم اختيار غيرها، وتُرك للقارئ اللبيب إدراك أنها مرجوحة أو ضعيفة من سياق إعراض المؤلف عنها. من جهة أخرى، منهج الطوسي الانتقائي جعله أحيانًا لا يذكر رأيًا معينًا على الإطلاق إذا اعتبره باطلًا ولا قيمة له، وهكذا يوفر على نفسه عناء النقاش التفصيلي الذي انخرط فيه الطبري بذكره كل الآراء بما فيها الضعيفة ثم الرد عليها. وهذا الفرق في الأسلوب له خلفية زمنية ومعرفية: فالطبري كان رائدًا في جمع الموروث التفسيري وتنظيمه وترجيح بعضه على بعض، أما الطوسي فجاء

[1] – مركز تفسير للدراسات القرآنية، "كيفية التعامل مع أسانيد التفسير بالمنظور الحديثي"، ص88–105.

[2] – ابن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق تركي (الرياض: دار عالم الكتب، 2003)، ج8، ص321.

CC BY

بعد قرنين مستفيدًا من ذلك الإنجاز، فاستطاع أن يمحّص المادة وينقّحها مستخدمًا أدوات نقد الرواية والدراية التي تطورت عبر الزمن. وبذلك يُعدّ منهج الطوسي أكثر تقدمًا نحو التفسير العلمي المنقَّح، دون أن يقلل من فضل منهج الطبري الاستقصائي الذي حفظ لنا أقوال السلف بالأسانيد. فكلا المنهجين خدم الدرس التفسيري بطريقته: الأول بالجمع والتوثيق، والثاني بالتمحيص والتدقيق، وبينهما تكامل واضح في تاريخ التفسير الإسلامي.

الخاتمة

يتضح من هذا البحث أنّ موقف الشيخ الطوسي من أسانيد الطبري التفسيرية في التبيان كان مركبًا من عنصرين متكاملين: النقل والنقد. فهو من ناحيةٍ استفاد من روايات الطبري التفسيرية – سواء بنقلها نصًا أو بالمعنى – بوصفها تراثًا مهمًا لبيان معاني القرآن. ومن ناحية أخرى، لم يكن نقل الشيخ الطوسي لهذه المرويات نقلاً تسليميًا، بل كان نقديًا وتمحيصيًا، محكومًا بقواعد علم الحديث عند الإمامية، ومرتبطًا بمراعاة أصول العقيدة ومقتضيات العقل السليم. إنّ هذا التوازن بين النقل والتدقيق النقدي أتاح للطوسي أن يقدّم تفسيرًا يجمع بين أصالة المأثور وصرامة التحقيق العلمي، مما يعزز مكانة التبيان كتفسير متكامل، يجمع بين علوم الرواية والدراية لخدمة الفهم الصحيح لكتاب الله تعالى.

نتائج البحث

1- انتقائية واعية في النقل التفسيري

تبيّن أنّ الشيخ الطوسي لم يكن ناقلًا محضًا لأسانيد الطبري، بل مارس الانتقاء الواعي، إذ اقتصر في النقل الحرفي على ما رآه محقّقًا وموثوقًا، واكتفى في موارد أخرى بالنقل بالمعنى دون إيراد الأسانيد الطويلة، في إشارة إلى تمييزه بين ما يلزم توثيقه بسنده وما يكفي في بيانه عرض المضمون فقط.

2- نقد دقيق في الجانبين الإسنادي والمتني

أظهر البحث أنّ الطوسي استخدم منهجًا نقديًا مزدوجًا، فلم يقبل الرواية التفسيرية من الطبري إلا بعد اختبارها سندًا (توثيق الرواة، اتصال الإسناد) ومتنًا (موافقة العقيدة، خلوه من الشبهات أو ما يمس مقام الأنبياء). وهذه الصرامة النقدية حافظت على نقاء مادته التفسيرية وقلّلت من آثار الإسرائيليات.

3- تكامل النقل بالعقل في منهجه التفسيري

أكد البحث أنّ الطوسي لم يكتفِ بالروايات، بل وازنها بالدليل العقلي والنقد الأصولي، مستبعدًا ما يخالف العقل أو النصوص المحكمة. هذه النزعة العقلية جعلت التبيان تفسيرًا شاملاً يستفيد من المأثور مع ضبطه بالمعقول، متجاوزًا منهج الطبري في الجمع فقط، ليُضفي على تفسيره روحًا نقدية أصيلة.

CC BY

المصادر

1. ابن حجر العسقلاني. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر. بيروت: دار الفكر، بدون تاريخ.
2. ابن جرير الطبري. جامع البيان عن تأويل آي القرآن. تحقيق أحمد شاكر. بيروت: مؤسسة الرسالة، 2000.
3. الذهبي، محمد حسين. التفسير والمفسرون. القاهرة: مكتبة وهبة، 1961.
4. الطوسي، الشيخ. التبيان في تفسير القرآن. تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1409هـ.
5. الصوافي، سعيد بن راشد. "السند: مفهومه وأهميته وأثره في تفسير القرآن الكريم." المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية 11، عدد 4 (2015).
6. عبد الحسين، لينا أمير. "منهج الشيخ الطوسي في تفسير التبيان." مجلة ينابيع، عدد 8 (2018).
7. قاسم بور، محسن. "تعليق حول اتجاه الشيخ الطوسي في تفسير التبيان." مقال (فارسي).
8. كريمي نيا، مرتضى. "المصابيح في تفسير القرآن – كنز قديم في تاريخ تفسير الشيعة." في جشن‌نامه الأستاذ مهداوي راد. قم، 2012.